

Distr.
GENERAL

FCCC/NC/11
14 December 1995

ARABIC

Original: ENGLISH AND FRENCH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ



ملخص تنفيذي للبلأغ الوطني

فرنسا

المقدم بموجب المادتين ٤ و١٢ من اتفاقية الأمم
المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقاً للمقرر ٢/٩ للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلأغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

ملحوظة: تحمل الملخصات التنفيذية للبلأغات الوطنية قبل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف الرمز
.A/AC.237/NC/___

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني
لفرنسا من العنوان التالي:

Mission interministérielle de l'effet de serre
Secrétariat de la Mission
Ministère de l'environnement
20, avenue de Ségur
75302 Paris Cédex 07SP

Fax No: (33-1) 40 81 23 93

صدرت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي

مقدمة

١- دفع الوعي بالخطر الذي يتهدد المناخ نتيجة ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة، وخاصة ثاني أكسيد الكربون الحكومة الفرنسية الى الاضطلاع بسياسة للتحكم في انبعاثات غازات الدفيئة كتدابير احتياطي.

٢- وقد انعكس التزام السلطات الفرنسية في المشاركة النشطة في المشاريع الدولية، ولا سيما في المفاوضات حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي صدقت عليها فرنسا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

٣- وسيطبق هذا الالتزام باعتماد سياسات وتدابير ترمي الى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة التي لا ينظمها بروتوكول مونتريال والتي ترد في الفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي، حيث يتصرف الاتحاد والدول الأعضاء كل في إطار اختصاصه. والمبادرات التي تتخذ اليوم على مستوى الجماعة بالغة الأهمية والكفاءة في كثير من المجالات مثل النقل والرسوم على الوقود ومختلف اللوائح (وخاصة بالنسبة لموضع البيئة) والسياسة الزراعية المشتركة.

٤- وقد تمكنت سياسة الطاقة التي اتبعتها السلطات الفرنسية منذ صدمة النفط الأولى بالفعل من تحقيق تخفيض ملموس للغاية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومن ثم في إسهام فرنسا في تأثير الدفيئة. وقد استندت هذه السياسة بوجه خاص الى ما يلي:

- وضع لوائح صارمة ترمي الى تشجيع توفير الطاقة، ومن الأمثلة الهامة على ذلك لوائح تدفئة المساكن؛
- استخدام الضرائب. وقد أسهم المستوى المرتفع للضرائب على الوقود والتي تزيد على المستوى المطبق في معظم البلدان المتقدمة إسهاماً قوياً في الماضي في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبالإضافة الى ذلك فقد وضعت منذ عام ١٩٧٤ عدة مشجعات ضريبية ترمي الى تحسين كفاءة الطاقة، وخاصة في الصناعة والمساكن؛
- برنامج كبير لتوفير الطاقة وكفاءتها لوضع ونشر سياسات طاقة "نظيفة متزنة". ومنذ عام ١٩٧٤ أنشأت فرنسا وكالة لتوفير الطاقة، تختص باستهلاك الطاقة كطلب أخير وفي النشاط الصناعي، وأصبحت هذه الوكالة بمضي السنين مركزاً للمهارة والخبرة؛
- إنشاء مجمع كبير للطاقة النووية مما أدى الى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا في فرنسا وحدها بل كذلك في الدول المجاورة.

٥- وأتاح مدى هذه السياسة لفرنسا، فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، أن تخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد أكثر من أي دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي (-٢٦ في المائة مقابل متوسط أوروبي يبلغ ١٩,٣ في المائة). ولم يحقق مستوى أفضل في هذا الشأن داخل منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي سوى السويد (التي أصبحت الآن عضواً في الاتحاد الأوروبي). وبشكل عام فإن مستويات الانبعاث نتيجة استخدام الوقود الأحفوري بالنسبة للفرد وبالنسبة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي كانت في عام ١٩٩٠ أقل بنسبة ٢٢ في المائة و ٣٥ في المائة على التوالي من متوسط الدول الأوروبية الاثني عشر وأقل بنسبة ٤٤ في المائة و ٣٦ في المائة من متوسطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

قائمة جرد انبعاثات غازات الدفيئة

٦- يلخص الجدول التالي انبعاثات كل غازات الدفيئة، وقد وضعت هذه القائمة على أساس قائمة جرد كورينير وحولت الى استمارة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

الانبعاثات في ١٩٩٣ (بالمليون طن) ^(١)	الانبعاثات في ١٩٩٠ (بالمليون طن)	
		ثاني أكسيد الكربون
٣٦٥	٣٦٧	الانبعاثات في كل القطاعات
٣٥١	٣٥٠	استخدام الطاقة
١٤	١٧	العمليات الصناعية
٣٧,٢-	٣٢,٢-	ثاني أكسيد الكربون - امتصاص الأرض والغابات
٣٢٧,٨	٣٣٤,٨	ثاني أكسيد الكربون - مجموع صافي الانبعاثات
(٨,٩)	(٨,٦)	(الناقلات الدولية للاسترشاد)
٢,٨٢	٢,٩	أكسيد النيتروز
١,٦٧٥	١,٧٢٥	أكاسيد النيتروجين
٢,٣	٢,٤٢٥	المركبات العضوية المتطايرة
١٠	١١	أول أكسيد الكربون

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

٧- يعد صافي مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في فرنسا، بالنسبة للفرد ولوحدة الناتج المحلي الإجمالي، منخفضاً للغاية بالنسبة لبلد صناعي، إذ بلغ ٥,٩٢ طناً بالنسبة للفرد و ٠,٣١ طناً لكل مليار دولار في ١٩٩٠، كما أوضحنا في المقدمة.

٨- وكان تقسيم هذه الانبعاثات حسب القطاعات في عام ١٩٩٠ كما يلي:

النسبة المئوية الى مجموع الانبعاثات	اجمالي الانبعاثات (المليون طن من ثاني أكسيد الكربون)	القطاع الذي يصدر عنه الانبعاث
١٦,٥ في المائة	٦١	الطاقة (الإنتاج والتحويل)
٢٤ في المائة	٨٨	الصناعة
٣٥ في المائة	١٢٨	النقل
٢٢,٥ في المائة	٨٢	المساكن/القطاع الثالث
٢ في المائة	٨	الزراعة
١٠٠ في المائة	٣٦٧	الاجمالي

٩- وينبغي ايضاح أن شتاء عام ١٩٩٠ كان معتدلاً. وفي الظروف المناخية المتوسطة كان استهلاك الطاقة الأحفورية (باستثناء الكهرباء) لتدفئة المنازل سيزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٩,٥ مليون طن، أي ما يعادل ٣ في المائة من اجمالي الانبعاثات في عام ١٩٩٠.

١٠- وقد جاءت الزيادة الطفيفة في الانبعاثات نتيجة استخدام الطاقة الأحفورية فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ أساساً من تغيرات المناخ، فقد كان شتاء عام ١٩٩٣ شديد القرب من الشتاء العادي. غير أن هناك حقيقتين مستقلتين عن تغيرات المناخ ينبغي تأكيدهما:

■ استمرار زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الأقاليم والأراضي عبر البحار بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ (أكثر من ٢٠ في المائة):

■ الزيادة المنتظمة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل في الفترة نفسها (٥,٥ في المائة).

١١- وتشير هذه الحقيقة الأخيرة الى اتجاه مستمر. فمنذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٣ تطورت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة باستخدام الطاقة الأحفورية في مختلف القطاعات في فرنسا الأم، بعد تصحيحها لمراعاة التغيرات المناخية على النحو التالي:

النقل	٢٩+ في المائة
المساكن والقطاع الثالث	١٣- في المائة
الصناعة والزراعة	٢٧- في المائة
محطات الطاقة الكهربائية	٧٦- في المائة
المتوسط المخزون	٢٥- في المائة

انبعاثات الميثان

١٢- البيانات المقدمة عن انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز غير دقيقة للغاية، وخاصة حين تؤخذ في الاعتبار الشكوك المرتبطة بالتقنيات المستخدمة لقياس هذه الانبعاثات في المناطق الزراعية ومناطق مقالب النفايات.

١٣- ووصلت انبعاثات الميثان في ١٩٩٠ إلى نحو ٢,٩ مليون طن، جاء أكثر من ٥٥ في المائة منها من الأنشطة الزراعية، و٢٥ في المائة من التخلص من النفايات وخاصة وضعها في مقالب، و١٠ في المائة من الانبعاثات المتسربة في مجرى استخراج الوقود وتوزيعه، والباقي في مجرى استهلاك الوقود.

١٤- ومنذ عام ١٩٧٠ خفضت فرنسا الانبعاثات الناجمة عن إنتاج اللحم وتوزيع الغاز نتيجة إغلاق كثير من المناجم والاستثمارات في تحسين شبكات توزيع الغاز.

١٥- ومن الناحية الأخرى فإن من المؤكد أن الزيادة في حجم تحلل النفايات في المقالب قد أسهمت في زيادة انبعاثات الميثان من المقالب في الثمانينات. ولم تؤت السياسة التي اعتمدت في عام ١٩٩٢ والتي ستطبق حتى عام ٢٠٠٢ بإلغاء المقالب آثاراً ملموسة بعد.

انبعاثات أكسيد النيتروز

١٦- بلغت انبعاثات أكسيد النيتروز في عام ١٩٩٠ نحو ١٧٧ ٠٠٠ طن، ٦٠ في المائة منها من العمليات الصناعية، و٢٥ في المائة من استخدام الأسمدة في الزراعة. وجاءت بعض الانبعاثات كذلك بشكل هامشي من إنتاج الطاقة في المحطات الحرارية التي تعمل بالنار أو من السيارات.

الغازات ذات الأثر غير المباشر على أوزون التروبوسفير

١٧- قدرت انبعاثات أكاسيد النتروجين والمركبات العضوية المتطايرة، وأول أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ بنحو ١,٧ مليون طن و٢,٤ مليون طن و١١ مليون طن على التوالي. ويمثل استخدام الطاقة الأحفورية أكبر مصدر رئيسي لهذه الغازات ذات الأثر غير المباشر باستثناء انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة التي يأتي قدر مماثل منها من استخدام المذيبات.

عرض لسياسات وتدابير تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة

تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

المباني

١٨- إذا أخذت في الاعتبار انبعاثات محطات الطاقة التي تعمل باحتراق النيران والتي ترجع أساساً إلى الاحتياجات الموسمية للتدفئة الكهربائية فإن قطاع المباني يمثل أكثر من ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في فرنسا. وقد اتبعت فرنسا سياسة قوية للحفاظ على الطاقة في هذا القطاع منذ صدمة النفط الأولى مستخدمة تدابير لائحية تحكم المباني الجديدة وحوافز موجهة للمباني القائمة.

المباني الجديدة

١٩- اتخذت فرنسا منذ عام ١٩٧٤، وفي ارتباط وثيق مع المهنيين في قطاع البناء، مبادرة وضع اشتراطات تشريعية تطبق على العزل الحراري للمباني الجديدة. وقد حفزت طبيعة القرارات غير القابلة للرجوع التي اتخذت في مجال المباني الجديدة فرنسا إلى السير قدماً في هذا الطريق، واستباق الزيادة التدريجية في القيود التي ستنفذ لتخفيف ارتفاع حرارة الأرض.

■ فابتداءً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ستعزز المعايير الحرارية للمساكن بزيادة الاشتراطات المتعلقة باستخدام الزجاج المزدوج منخفض الإشعاع بدلاً من الزجاج المزدوج العادي. وسيؤدي هذا التدبير إلى تخفيض احتياجات التدفئة بما بين ٥ و ١٠ في المائة.

■ وستعزز المعايير الحرارية في القطاع الثالث، التي كانت متخلفة كثيراً عنها في المساكن، بهدف تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٢٥ في المائة. وسيبدأ سريان ذلك قبل أول تموز/يوليه ١٩٩٧ بالنسبة للمباني غير مكيفة الهواء وقيل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بالنسبة للمباني مكيفة الهواء.

٢٠- وستحقق هذه التدابير مكسباً يبلغ ٠,١٦ مليون طن من الكربون في عام ٢٠٠٠. غير أن لها كذلك أثراً تراكمياً يجعل تأثيرها في الأجل الطويل أكبر كثيراً من تأثيرها في الأجل القصير.

المباني القائمة

٢١- وضعت فرنسا منذ صدمة النفط الأولى في عام ١٩٧٣ سياسة قوية للحفاظ على الطاقة في مجال المباني القائمة، وتحققت تحسينات كبيرة في هذا الشأن. غير أنه ما زال من الضروري إجراء تدخلات عملية بالنسبة للحفاظ على الطاقة، وستستمر هذه السياسة عن طريق تدابير تدور حول توعية المستخدمين ووضع القواعد والمعايير للمعدات الجديدة وحوافز للاستثمارات التي تؤدي إلى توفير الطاقة.

٢٢- وبالنسبة لمباني الدولة وضعت الحكومة نصب أعينها هدف تنفيذ استثمارات للحفاظ على الطاقة فيما بين ١٩٩٥ و١٩٩٧ تقل فترة تحقيق مردودها عن ٦ سنوات. وسيؤدي هذا الى تخفيض يبلغ ١٢ في المائة في استهلاكها للطاقة.

٢٣- وأخيراً ففيما يتعلق بالنهج الضريبي لمنع احتراز الأرض اقترحت فرنسا على شركائها في الاتحاد الأوروبي فرض ضريبة على الوقود المستخدم في المساكن والقطاع الثالث.

٢٤- وبشكل عام ستحقق التدابير بشأن المباني القائمة كسباً يبلغ ٢,٤ مليون طن من الكربون سنوياً يتحقق في عام ٢٠٠٠.

تطوير استخدام الخشب في البناء

٢٥- قررت فرنسا تطوير استخدام الخشب في البناء، ويمكن تقسيم هذا الإجراء الى ثلاثة عناصر:

- تعزيز تشجيع استخدام الخشب في صناعة البناء؛
- إزالة العوامل التي تمنع الاستخدام الأوسع للخشب في البناء عن طريق الأبحاث والتنمية والدعاية المخصصة؛
- وضع استراتيجية للمنتجات المصنعة وشبه المصنعة استناداً الى صناعة نشر الأخشاب.

٢٦- والهدف هو تخزين ٠,٣٥ مليون طن اضافية من الكربون بحلول عام ٢٠١٠ زيادة على رقم عام ١٩٩٠.

الصناعة

٢٧- يجري التعاون مع الشركات في القطاعات كثيفة الطاقة بغية التوصل الى توقيع اتفاقات طوعية تؤدي الى تخفيضات كبيرة في انبعاثات الفحم الاحتفاري، وتقدر تخفيضات الانبعاث الممكنة بنحو ٥ مليون طن من الكربون سنوياً في هذا الميدان على أساس النشاط في عام ١٩٩٠.

٢٨- وفي موازاة ذلك ستستمر سياسة المعونة العامة في التحكم في استخدام الطاقة في الصناعة، بما في ذلك المعونة المالية (دعم الأبحاث والتنمية والمساعدة في بيان الاستثمار المثالي الخ...) والتشجيعات الضريبية (معدلات استهلاك استثنائية، والاستثناء من مختلف عتبات الضرائب غير المباشرة أو تخفيضها الخ...).

النقل

٢٩- يمثل النقل (مع استثناء المستودعات البحرية) أكثر من ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الفرنسية. ويعتبر القطاع الذي يزيد فيه الانبعاث بأقصى سرعة. وإلى جانب التدابير المحددة المعتمدة للتخفيف من احتراق الأرض فإن لكثير من التدابير العامة الأخرى، الضرورية بحكم كثير من الأسباب في إطار سياسة النقل، أثر في التقليل من هذا الإسهام. وينبغي ملاحظة أن كثيراً من هذه الإجراءات تنشأ عن مبادرة سيخذيها الاتحاد الأوروبي.

نقل البضائع (باستثناء السيارات التجارية)

٣٠- اتخذت تدابير مختلفة بهدف توفير أفضل الظروف لممارسة مهنة النقل البري للبضائع، وذلك بالتعاون مع المهنة (تعزيز شروط الالتحاق بالمهنة، توقيع عقوبات عند عدم مراعاة اللوائح، الخ...). ويمكن لهذه التدابير أن تخفض الانبعاثات الناجمة عن النقل البري للبضائع بنحو ٠,٤ مليون طن من الكربون سنوياً في عام ٢٠٠٠.

٣١- وفضلاً عن ذلك تقترح فرنسا على شركائها في الاتحاد الأوروبي برمجة الزيادة التدريجية في ضرائب الجماعة الأوروبية على السولار، من أجل تحميل صناعة النقل بكل التكاليف التي تخلقها لعامة الجمهور. وستؤدي زيادة سعر السولار بنسبة ١٠ في المائة إلى تخفيض انبعاثات الكربون بمقدار ٠,١٥ مليون طن من الكربون سنوياً.

٣٢- ويعتزم مضاعفة النقل المشترك بطريق البر والسكك الحديدية فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وسيؤدي هذا إلى تخفيض انبعاث الكربون بمقدار ٠,١٣ مليون طن من الكربون سنوياً. ومنذ عام ١٩٩٥ وما بعده، زادت الاعتمادات المتاحة لمثل هذا النقل المشترك بمقدار ٣٠٠ مليون فرنك.

٣٣- وأخيراً ستدرس الإجراءات التقنية المتعلقة بالسيارات ذاتها في إطار الجماعة الأوروبية بهدف تخفيض استهلاك الوحدة بنسبة ٢٠ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠١٥.

نقل الركاب والسيارات التجارية

٣٤- اعتمدت الحكومة في عام ١٩٩٤ تدبيرين لتخفيض الانبعاثات الملوثة من مجمع السيارات القائم، سيكون لها كذلك أثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون:

- سيؤدي الإلزام باصلاح السيارات التي اعتبرت معيبة من حيث الانبعاث الملوثة عند تقديمها لإجراء الفحص التقني إلى كسب يبلغ ٠,٣٢ مليون طن من الكربون سنوياً؛

- سيؤدي دفع ٥٠٠٠ فرنك فرنسي لكي تستبدل بسيارة قديمة يزيد عمرها عن ١٠ سنوات سيارة جديدة إلى تخفيض يبلغ عشرات الآلاف من الأطنان في انبعاثات الكربون الفرنسية في الأجل القصير.

٢٥- وفضلا عن هذا تعتزم فرنسا تشجيع الإجراءات التالية:

- تخفيض مستوى الاستهلاك المحدد للسيارات الجديدة في الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يحدد هذا المستوى المتوسط مثلا بمقدار ٥ لتر/١٠٠ كيلومتر بحلول عام ٢٠٠٥. ولهذه الغاية تقترح فرنسا دراسة جدوى الرخص القابلة للتداول على مستوى الاتحاد الأوروبي، كما اضطلعت فرنسا بدراسة على المستوى الوطني لإمكان تغيير رسوم الطرق التي يدفعها قائدو السيارات سنويا بحيث تكون حافزا:

- تطوير سيارات للاستخدام خصيصا في المدن؛

- تطوير السيارات الكهربائية وغيرها من أنواع السيارات البديلة.

٢٦- وسيكون للسياسات المتعلقة بالنقل الحضري أثر كبير على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وينبغي أن تضع نصب عينيها هذه مراقبة نمو النقل بالسيارات، وتسهيل استخدام أنماط النقل الأكثر اقتصادية من حيث المساحة والطاقة. ورغم أن هذه السياسات من اختصاص السلطات المحلية فستتم توعية هذه السلطات بمسؤولياتها في هذا الشأن. كما تعتزم الدولة، إلى جانب رأس المال الاستثماري الذي تخصصه للسلطات المحلية من أجل النقل العام والبالغ ٥,٥ مليار دولار سنويا، مساعدة هذه السلطات في إجراء الدراسات الضرورية وفي التوثيق.

٢٧- وأخيرا يؤدي استخدام القطارات فائقة السرعة للسفر فيما بين المدن إلى وجود بديل أكثر كفاءة من ناحية الطاقة لاستخدام السيارات والطائرات. كما يتم احلال الطاقة الكهربائية محل الطاقة الأحفورية. ويقدر الكسب بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٠,١٢ مليون طن من الكربون سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.

توليد الكهرباء

٢٨- السمة المميزة لفرنسا في إنتاج الكهرباء، والمرتبطة بحجم الإسهام النووي في إنتاج الكهرباء، تقلل إلى حد كبير هامش المناورة المتاحة لها في التحكم في تطور انبعاثاتها في المستقبل. ولن يؤدي إلى تخفيض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سوى تخفيض ذروة الطلب على الكهرباء والاستعاضة بالكهرباء عن الوقود الأحفوري في الاستخدامات غير الموسمية. ولهذه الغاية:

- تقترح إدارة الكهرباء الفرنسية هيكل أسعار جديد يتم تعديله مع الوقت (تعريفة "Tempo" التي تتضمن ٦ مناطق زمنية بأسعار مختلفة طيلة العام)، وسيؤدي هذا إلى تخفيض ذروة استهلاك الكهرباء، بما يترتب على ذلك من كسب في الانبعاث يبلغ ٠,٥ مليون طن من الكربون سنويا في عام ٢٠٠٠؛
- ستؤدي إجراءات إدارة جانب الطلب التي بدأت في عام ١٩٩٢ وتؤثر على الطلب الموسمي والطلب في "المقاطعات" غير المرتبطة بالشبكة الأم (وخاصة كورسيكا وأراضي ما وراء البحار) إلى تخفيضات إضافية في الانبعاثات تبلغ ١,٧ مليون طن من الكربون سنويا في عام ٢٠١٠؛
- كما ستشجع إدارة الكهرباء الفرنسية نفاذ الكهرباء إلى مجال الاستخدامات غير الموسمية في الصناعة. ويمكن أن يؤدي استخدام استثمارات يقل وقت تحقق مردودها عن ٦ سنوات إلى تخفيض الانبعاث بمقدار ١,٨ مليون طن من الكربون سنويا في عام ٢٠٠٠؛
- أدت تسوية التعريفات الكهربائية في مجموع الأراضي الوطنية إلى استهلاك زائد الكهرباء، سواء في المناطق المعزولة حيث كثيرا ما تكون الكهرباء ذات أصل أحفوري، أو في المناطق الريفية قليلة الكثافة حيث يمكن أن تحل بشكل مصطنع محل مصادر الطاقة القابلة للتجدد. وستخصص إدارة الكهرباء الفرنسية ١٠٠ مليون فرنك سنويا للإجراءات الرامية إلى تخفيف هذه المصاعب.

تطوير بالوعات الكربون المرتبطة بالغابات

٢٩- قررت فرنسا تطوير سياسة المساعدة العامة لزراعة الأحراج (مساعدة الزراعة إلى جانب مكافأة لتعويض الدخل)، وحددت لنفسها هدفا هو زيادة معدل أراضي الأحراج المدعومة من ١٠ ٠٠٠ هكتار سنويا طيلة عقد الثمانينات إلى ٣٠ ٠٠٠ هكتار سنويا ابتداء من عام ١٩٩٨. وستمكنها هذه السياسة من الإبقاء على معدل الزيادة في مخزون الكربون في الغابات بحلول عام ٢٠٠٠ عند مستواه في عام ١٩٩٠، معوضة بذلك البطء الطبيعي في تخزين الكربون في الغابات الموجودة بالفعل في عام ١٩٩٠ والتي تصل بالتدرج إلى النضج.

التغيير في استخدام الأرض

٤٠- سيضع اصلاح السياسة الزراعية المشتركة في عام ١٩٩٢ حدا لتحول أراضي المراعي أو الأخشاب إلى أراض مزروعة، وهو ما حدث نتيجة للسياسة الزراعية التي اتبعت منذ الستينات. وسيؤدي هذا إلى تخفيض يقدر بمليون طن من الكربون سنويا في انبعاثات الكربون من التربة بحلول عام ٢٠٠٠.

الطاقة الجديدة والمتجددة

٤١- ستؤدي التدابير المتبعة في هذا المجال (تطوير الطاقة الهوائية والمائية، تطوير الخشب كمصدر للطاقة وخاصة ببدء "خطة الطاقة الخشبية" التي استهدفت هيكله سلسلة حقيقية من الطاقة الخشبية في عدد معين من المناطق النموذجية للتدفئة الجماعية، وتنمية الكتلة الحيوية الزراعية لاستخدامات الطاقة، واستخدام الطاقة المولدة من النفايات) إلى توفير نحو ٠.٦٤ مليون طن من الكربون سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.

غازات الدفيئة الأخرى (الميثان وأكسيد النيتروز الضارة بأوزون التروبوسفير)

٤٢- تأتي التغييرات في انبعاثات هذه الغازات أساسا من التدابير التي اعتمدت لأسباب مختلفة في إطار سياسة البيئة (قانون النفايات الذي يحظر تجميع النفايات الطبيعية في مقالب والإجراءات اللائحة بشأن التلوث الناجم عن السيارات وحماية المياه من التلوث بالنترات إلخ.) أو السياسات القطاعية (وخاصة السياسة الزراعية).

٤٣- ومع ذلك فستنفذ تدابير لائحية محددة بغية الحد من انبعاثات الميثان من المقالب الموجودة وانبعاثات أكسيد النيتروز من الورش الصناعية الأكثر اصدارا له. وستؤدي الاستثمارات التي ستجري في مصانع حامض الأديبيك وحامض النيتريك وحامض الجلوكسيل إلى تخفيض انبعاثات أكسيد النيتروز في القطاع الصناعي بمقدار ٧٢ ٠٠٠ طن من الآن وحتى عام ٢٠٠٠. ويقدر تخفيض انبعاثات أكسيد النيتروز في المجال الزراعي بنحو ٧ ٥٠٠ طن من أكسيد النيتروز سنويا فيما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠.

سيناريوهات انبعاث غازات الدفيئة

٤٤- على ضوء البرنامج الحالي فإن الانبعاثات الراجعة إلى استخدام الطاقة في فرنسا الأم قد تزيد من ١٠٤.٥ مليون طن من الكربون في عام ١٩٩٠^(٢) إلى ١٠٨.٥ مليون طن من الكربون في عام ٢٠٠٠. وإن كان هذا التقدير يتضمن دائرة من الشك تبلغ نحو ٢٠ مليون طن من الكربون. ويرتبط هذا الشك باحتمالات النمو وأسعار النفط وتوافر محطات القوى النووية والمناخ.

٤٥- وفيما يتعلق بغازات الدفيئة الأخرى فإن الإجراءات التي اتخذت ستؤدي إلى تثبيت انبعاثات الميثان في عام ٢٠٠٠ عند مستوياتها في عام ١٩٩٠. مع انخفاض انبعاثات أكسيد النيتروز بمقدار النصف، وانبعاثات أكسيدات النيتروجين والغازات العضوية المتطايرة بمقدار الثلث.

٤٦- ومع وزن انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز بقدرتها على رفع درجة حرارة الأرض لمدة ١٠٠ سنة كما أوضح الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (٢٤.٥ بالنسبة للميثان و ٢٢٠ بالنسبة لأكسيد النيتروز) نصل إلى الأرقام التالية عن صافي الانبعاثات معبرا عنها بما يعادلها من ملايين أطنان الكربون وفقا لمنهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (غير المصححة بالمناخ والتي تشمل أقاليم ما وراء البحار لكنها لا تشمل المستودعات).

المعدل بملايين أطنان الكربون	١٩٩٠	٢٠٠٠	النمو بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠
ثاني أكسيد الكربون	٩١,٣	٩٨	٧ في المائة
الميثان	١٩,٤	١٩,٤	صفر في المائة
أكسيد النيتروز	١٥,٤	٨,١	٤٧ - في المائة
المجموع	١٢٦,١	١٢٥,٥	صفر في المائة

٤٧- غير أن علينا أن نأخذ في الاعتبار القدر الكبير من الشك الذي يعتور هذه التنبؤات بالانبعاثات لأسباب لا تتصل بالبرنامج الوطني للتخفيف من تغير المناخ.

التعاون الدولي والآليات المالية

التعاون مع البلدان النامية

٤٨- بلغ مقدار معونات التنمية الرسمية من الحكومة الفرنسية في عام ١٩٩٢ نحو ٤٤ مليار فرنك. وبحكم معدل معونات التنمية الرسمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (٠,٦٣ في المائة في عام ١٩٩٢) تشغل فرنسا المركز الخامس في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن حيث الأرقام المطلقة فإن فرنسا هي ثالث أكبر مساهم في لجنة معوقات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد الولايات المتحدة واليابان.

٤٩- كما تلتزم فرنسا بزيادة معدل معونات التنمية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الوقت الحالي ونهاية القرن.

المعونة الثنائية

٥٠- وفي موازاة إعادة تكوين مرفق البيئة العالمية أقامت فرنسا كذلك المرفق الفرنسي للبيئة العالمية الذي يمثل ٠,٤٤ مليار فرنك في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨. من أجل تنشيط جهود المعونة الفرنسية في مجال البيئة المالية وتزويدها بموارد تدخل جديدة. وبذا تعزز فرنسا تمويل مشاريع نموذجية تشكل جزءاً من برامج أوسع للتنمية المستدامة.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك تسهم عدة مشاريع اضطلع بها في إطار مساعدات التنمية الرسمية في تخفيف آثار الدفينة في البلدان المتلقية.

- فمن بين ٢٥ مليار فرنك مخصصة للمساعدات الموجهة إلى مشاريع في فترة ١٩٩٢/١٩٩٢ في شكل معونات وقروض بشروط أكثر مواتاة من شروط السوق المفتوح يخصص نحو ٥ في المائة لعمليات تشجيع تخفيف آثار الدفينة (١,٢ مليار فرنك). ومن بين هذه العمليات مشاريع التنمية الريفية، ومشاريع الإدارة المستدامة لمناطق الغابات، والمشاريع الرامية إلى زيادة استخدام النفايات والطاقة المتجددة والغاز الطبيعي، ومشاريع دعم الإدارة الأفضل لقطاع الكهرباء، ومشاريع الاستثمار في النقل بالسكك الحديدية أو النقل العام في التجمعات السكنية.
- وتعتبر فرنسا أن تخفيض ديون البلدان الفقيرة هو بدوره إجراء يشجع الحفاظ على البيئة عموماً وتخفيض آثار الدفينة بوجه خاص. وقد وصلت التزامات فرنسا لهذا الغرض فيما بين ١٩٨٨ و١٩٩٢ إلى ١٦,٢ مليار فرنك. وفي عام ١٩٩٤ أعلن عن إلغاء مدفوعات تصل إلى ٢٥ مليار فرنك بالنسبة لبلدان "منطقة الفرنك" كإجراء يرمي إلى تخفيف أثر تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي بمقدار ٥٠ في المائة. وأخيراً أنشأت فرنسا في عام ١٩٩٢ "صندوق تحويل الدين إلى التنمية" بالنسبة للبلدان الأربعة متوسطة الدخل في منطقة الفرنك في أفريقيا جنوب الصحراء بهدف تحويل الدين لصالح التنمية المستدامة. وتعد مشاريع صيانة البيئة إحدى الفئات التي يمكن أن تندرج فيها هذه العمليات.
- وبلغ الإسهام في مجال الأبحاث ٢,٥ مليار فرنك في عام ١٩٩٢، وخصص هذا الإسهام أساساً لتمويل هيئتي البحث المتخصصتين؛ مركز التعاون الدولي بشأن البحوث الزراعية من أجل التنمية والمعهد الفرنسي للبحوث العلمية من أجل التنمية التعاونية، اللتين تديران كثيراً من البرامج في مجال الزراعة وبوجه خاص الغابات. وتسهم هذه البرامج إسهاماً كبيراً في تخفيف تغير المناخ في البلدان النامية.

المعونة متعددة الأطراف

- ٥٢- اقترحت فرنسا وألمانيا في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٨٩ إنشاء آلية مالية خاصة ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحدي الجديد من أجل مواجهة الأخطار العالمية على الكوكب مثل الاحترار العالمي ونفاد طبقة الأوزون وانخفاض التنوع الحيوي وتلوث المياه الدولية. وأنشئت هذه الآلية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ووفر مبلغ ١,١ مليار دولار لمرحلة نموذجية تستغرق ٢ سنوات. وخلال هذه الفترة كانت فرنسا وألمانيا المساهمان الرئيسيان، وقدمتا ٠,٨١ مليار فرنك، أي ١٨ في المائة من مجموع الإسهامات.
- ٥٣- وفي آذار/مارس ١٩٩٤ أعيد تكوين موارد مرفق البيئة العالمية بمقدار ملياري دولار لمدة أربع سنوات أخرى. وواصلت فرنسا إسهامها البالغ ٠,٨١ مليار فرنك. وكانت اشتراكات مختلف البلدان تقوم على أساس شبيه بأساس الاشتراكات في المؤسسة الإنمائية الدولية - ١٠.

٥٤- وترى فرنسا أنه ما دامت هذه الاشتراكات من البلدان المتقدمة ترمي إلى منع التلوث العالمي فإن قاعدة التوزيع ينبغي أن تطور في المستقبل لتأخذ في الاعتبار كلا من الناتج المحلي الإجمالي والضرر الذي ألحقته البلدان المانحة بالبيئة العالمية (مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون).

التعاون مع البلدان التي تنتقل اقتصاداتها إلى اقتصاد السوق

أمان الصناعة النووية

٥٥- لعبت فرنسا، بالتعاون الوثيق مع ألمانيا، دوراً رئيسياً في تعاون المجتمع الدولي منذ نحو أربع سنوات الآن لصالح تحسين الأمان النووي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. وهكذا وافقت فرنسا على جهد مالي يبلغ ٢٠٠ مليون فرنك (لفترة ١٩٩٣/١٩٩٤) للصناديق الدولية الخاصة بالأمان النووي في الشرق الخاضعة للبنك الأوروبي للتعمير والتنمية و ١٥٠ مليون فرنك للعمليات الثنائية. وأضيف إلى هذا إسهام طوعي للوكالة الدولية للطاقة النووية (٤ مليون فرنك في ١٩٩٢ و ١٩٩٣) ووضع الخبراء الفرنسيين تحت تصرف الوكالة.

٥٦- ويهتم هذا التعاون أساساً بأمان مراقبة العملية، وتحسين الترتيبات التقنية، وتعزيز النظم اللائحية لمحطات الطاقة النووية.

٥٧- وهدف هذه الإجراءات هو تفادي أي حادث جديد له آثار خطيرة مباشرة ممكن أن تعوق التنمية النووية حتى حين تصمم الصناعة وتدار بطريقة موثوقة، والحفاظ على وسيلة خالية من الكربون لانتاج الكهرباء، وتجنب انبعاث نحو ٦٠ مليون طن من الكربون سنوياً في البلدان المعنية.

توفير الطاقة وتخفيض تسربات الغاز الطبيعي

٥٨- يقدر أن ٣٠ في المائة من الطاقة المستخدمة في كل بلدان أوروبا الشرقية يمكن توفيره بتطبيق الممارسات الشائعة في الغرب.

٥٩- وكثيراً ما كانت الإجراءات التي تمول بتمويل فرنسي وثنائي هي المرحلة الأولى لمشروع ما يتم تمويله بعد ذلك بتمويل متعدد الأطراف (البنك الدولي، البنك الأوروبي للتعمير والتنمية، برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا وبرنامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة، التابعان للجماعة الأوروبية).

٦٠- وإذا أريد لمختلف هذه الإجراءات أن تكون فعالة حقاً فلا بد من توعية مستخدمي الطاقة بإدارة الطاقة، وفيما يتعلق بروسيا فإن الأولوية في هذه العملية للتوفيق بين أسعار الوقود والمستويات العالمية بأسرع ما يمكن.

٦١- ويتطور التعاون النشط كذلك في مجال الغاز الطبيعي، بقيادة المؤسسة الفرنسية للغاز التي أخذت على عاتقها منذ عام ١٩٩١ اقناع شركائها، من خلال مختلف المشاريع (التدريب، العروض إلخ.) بفعالية تقنيات التوزيع التي تستخدم شبكات أنابيب البوليثيلين.

الأبحاث

التغيرات المناخية العالمية

٦٢- على المستوى الدولي تدور الأبحاث في الوقت الحالي في مجال الجوانب الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لبحث تغيرات المناخ الناشئة عن الأنشطة البشرية من خلال البرنامج العالمي لبحوث المناخ والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي. وتنظم الأبحاث الفرنسية وفق النموذج الدولي، وإن كانت قد جمعت في برنامج واحد هو البرنامج الفرنسي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، الذي يشمل من ثم الإسهام الوطني في كل من البرنامج العالمي لبحوث المناخ والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، وذلك لإبراز أن التغيرات في المناخ وفي البيئة العالمية هي نتيجة التفاعل بين كل مكونات نظام الأرض.

٦٣- وفي انتظار تحقيق تنسيق دولي فعال للبحوث في مجال الاقتصادات الاجتماعية فقد جمعت الأبحاث في الجوانب البشرية لتغير المناخ في برنامج "الاقتصاد والمجتمع والتغير العالمي".

٦٤- وبلغ إجمالي ميزانية اعتمادات تشجيع الأبحاث ١٨٠ مليون فرنك في عام ١٩٩٢.

بحوث تخفيض الانبعاثات

٦٥- هدف وكالة البيئة والتحكم في الطاقة هو قيادة وتوجيه الأبحاث في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة في الصناعة والنقل والبناء. وقد خصصت اعتمادات تبلغ ثمانمائة مليون فرنك لميزانية هذه الوكالة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤.

٦٦- وبالإضافة إلى ذلك يقوم المعهد الوطني للأبحاث الزراعية بتنسيق برنامج بحوث حجم وظروف الانبعاثات (أو المخزونات) من غازات الدفيئة في القطاع الريفي الذي تشارك فيه عديد من منظمات البحث العامة. وخلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ أتاح هذا البرنامج تشغيل موارد عامة تصل إلى ١٧ مليون فرنك.

الآفاق المقبلة

٦٧- تقوم الاتصالات الوطنية التي تقدمها بلدان المرفق الأول في هذه المرحلة على مجموعة من السياسات والتدابير التي ستنفذ بغية إعادة انبعاثات غازات الدفيئة في هذه البلدان إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وليس هذا سوى خطوة أولى نحو تحقيق هدف الاتفاقية النهائي.

٦٨- وستختلف تكلفة التدابير الجديدة التي ستتخذ في المرحلة الثانية كثيرا من بلد إلى آخر، وأساسا بالنسبة للجهود التي بذلت بالفعل، والنتائج التي تحققت في مجال سياسة الطاقة. وينبغي أن يؤخذ الاعتبار الكامل لهذه الاختلافات في نقاط بداية الأطراف عند إدخال التزامات جديدة.

٦٩- وتعتبر فرنسا أن أكثر الطرق فعالية وإنصافا لتقاسم جهود تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيما بين البلدان المتقدمة هي أن تطبق في كل هذه البلدان كل تخفيضات الانبعاث التي تقل تكلفتها عن مستوى مرجعي مشترك. وأبسط طرق بلوغ هذه النتيجة وأقلها تكلفة وأكثرها شفافية بالنسبة لكل المشتركين من حيث التكاليف الإدارية هو فرض ضريبة تصاعدية على ثاني أكسيد الكربون بأسعار منسقة في هذه البلدان في إطار نظمها الضريبية. وهذا النهج هو كذلك النهج الذي يخفض إلى أدنى حد تكلفة تخفيض ثاني أكسيد الكربون داخل كل بلد على حدة.

٧٠- وسيكون مثل هذا النهج الضريبي، إذا وضع في إطار واسع بما يكفي لمراعاة الطبيعة التنافسية للأنشطة التي ينطبق عليها، أساسيا لبلوغ الهدف النهائي للاتفاقية. ومن الضروري في موازاة ذلك تأكيد الأهمية التي يجب أن تولى لإلغاء كل الإعانات التي تشجع استهلاك الوقود الأحفوري في هذه البلدان. وقد تتخذ هذه الإعانات شكل الأسعار الداخلية التي تقل عن الأسعار العالمية للوقود أو الزيت، أو قد تتخذ شكل بيع الكهرباء بأسعار أدنى من تكلفة الإنتاج، أو إعانة بعض الأنشطة التي هي مستهلك كبير للطاقة الأحفورية.

٧١- وينبغي تحديد الأساليب المطبقة لتنظيم الجهود على النطاق العالمي بغية الحفاظ على المنافسة العادلة بين الشركات في إطار التجارة الدولية وفي إطار السوق الداخلي بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون من أولويات تنظيم التجارة الدولية ضمان ألا تشكل القواعد التي تحكم هذه التجارة عقبة كأداء أمام حماية البيئة العالمية. وسيكون من المناسب تعديل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لكي تتضمن أحكاما شبيهة بأحكام المادة ٤ من بروتوكول مونتريال بشأن الكلوروفلوروكربون لضمان ألا تستفيد البلدان غير الموقعة على الاتفاقية في التجارة الدولية بلا مبرر من عدم مشاركتها في الجهود المشتركة لحماية الغلاف الجوي.

الحواشي

(١) تقديرات مؤقتة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٢) بما في ذلك المستودعات وبعد تصحيح أثر المناخ على احتياجات تدفئة المباني.